

من قاتل رسول الله كمن قاتل الله فممنه فممنه من لاهل السماوات
والعقد من المهاجرين والانصار وقت شهيد الله لا يشهد
بدلا اربعة الا ان وفوق لمن كان اسلامه كما سلك اهل
يكرهون ذلك انزلهم على قدم وناظم من العواطف التي
وفي القصة من باب ما جعل المدرس والمنتم كان ابو
بكر رضي الله تعالى عنه بغيرهم على هذا الحاجة والفتنة
والفضل الاخذ بما فعله عمر رضي الله تعالى عنه في زماننا
احسن فتعتبر الامور الثلاثة التي هي وفي العواطف التي
اذنك المصروف هو عليه جارحينا كان او فقيرا لكن
ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان
وان كان غنيا ضمن السلطان المصروف للفقر من بيت
مال الخراج ليثبت مال الصدقة التي **تليبه** اذا
كان فعل الامار متبع على المصلحة فهو يتعلق بالامور
العامه لم ينفعه امره شرعا الا اذا وافقه فان خالفه
لم ينفعه ولهذا قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج
من باب اجبا المواق وليس للامار ان يخرج شيئا من
يد احد الا بغير موافقته وقال في ابي حنيفة
في فتاواه من كتاب الوقف ولان السلطان اذا
لتم ان يبطل الرضا من ارضي البلدة فهو ايضا يوقفه
على المنفعة والبرهان ان يولد راي من عدم فالواجب
كله البلدة ضمن عتوة وذلك لا يغير بالماء والاساس

يسوي بين الناس في
العطاء من بيت المال وكان
عمر رضي الله عنهما

والناس ينفذ امر السلطان فيها وان كانت البلدة فتحت
صلحا تنق على ملك مالا كما لا ينفذ امر السلطان فيها
التي وفي صلح البرازيل له كخطا في الديوان فمات عن ابي
فاضل على اهل ان يكتب في الديوان اسم احمد بن ابي
العطاء والاجرا لا يثبت له من العطاء وبذلك لم يكن كان العطاء
له معلوما فالضلع باطل ويراد به الصلح والعطاء الذي
يجعل الامار العطاء له لان الاستحقاق للعطاء باثبات
الامار لا جعل الرضا له وهو غيره وجعل عيالات السلطان
ان مع المسخى فقط علم من زعمه وصحة جرمات المسخى
واثبات غير المسخى مقامه انتهى **تليبه** تصرف
القاضي فيما له فعله في اموال النجاشي والتركات
والارواق مبيد بالمصلحة فان لم يكن مبيدا عليها
لم يصح الحكم اقال في شرح تلخيص الجامع من كتاب
الرضاء اوضح ان يشترى بالملك وتعلق فيما بعد
الايثار دين محيط للثلاثين فمؤلف القاضي عن الموصي
كلا يصح خصما بالعهدة والعتا قد يقول بعد
الرضاء وبني القلت بعد الدين قال القاضي شاذي
واما اعتاده فهو لغو لم ينفذ بتفدية باعتبار الولاية
الدينية لان ولاية القاضي معتدة بالنظر لم يوجد
التفريق ليعفو انتهى وانما ايا الوالدية وحل ارض
الي عن وامر ان ينظر من مال علي فقرا بلدة

مستحقا له